

للمشكلات الاخرى المعلقة ، بواسطة تقديم « مسودة اتفاق بين مصر واسرائيل » . ويرتكز « الحل الوسط » الاميركي على وجوب تنازل مصري عن طلب تدوين موضوع « الربط » في احد بنود المعاهدة والموافقة على ذكره في المقدمة فقط . وبهذه الطريقة يتحول الاتفاق الى وثيقة قانونية قائمة بحد ذاتها ، غير مشروطة بشيء عدا ما تنص عليه بنودها . وبالنسبة لاسرائيل عليها ان توافق على ذكر موضوع « الربط » في مقدمة المعاهدة ، بعد ان رفضت ذكره في البنود الاخرى ، وطلبت - عمليا - الاشارة اليه في رسائل متبادلة ، تكون مرفقة بالمعاهدة . ويذكر موضوع « الربط » في مقدمة المعاهدة ، على انه خطوة نحو تسوية سلمية شاملة فسي الشرق الاوسط (معارف ، ٢٤/١٠/٧٨) .

كما تتضمن «مسودة الاتفاق» الاميركية بندا حول وجوب تبادل السفراء بين مصر واسرائيل ، ولكن لم تحدد موعدا لهذا الاجراء ، خلافا لما اتفق عليه في كامب ديفيد ، من ان تعيين السفراء يتم بعد انسحاب اسرائيل الى خط العريش - رأس محمد . كذلك تخفض فترة الانسحاب الاسرائيلي من سيناء مقابل موافقة مصري على تغييرات لصالح اسرائيل في خط الانسحاب الاول اي العريش - رأس محمد . وورد في « مسودة الاتفاق » ايضا ، انه لن يكون هناك تمييز بين انتقال المواطنين والبضائع بين البلدين ، وانه يجب ان تلغى المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل ، ويتم التبادل الثقافي ايضا . اما النقطة الاكثر اهمية ، التي وردت في « مسودة الاتفاق » المقترحة فهي ان تكون المعاهدة بين اسرائيل ومصر ، معاهدة لها الافضلية ، ولا تؤثر عليها معاهدات اخرى كانت مصر قد ابرمتها مع دول اخرى ، او اية التزامات عسكرية وسياسية سابقة (يدعيوت احرونوت ، ٢٤/١٠/٧٨) .

استثماراتها الكبيرة في سيناء ، خاصة مقابل النفط والمستوطنات . وعلم ان اسرائيل تطالب الآن بمبلغ ٣٢٣ مليار دولار بالاضافة الى المساعدة السنوية الجارية بمقدار ١٨٨ مليار دولار (رأى ، ٧/١١/٧٨) . ويصطدم طلب اسرائيل هذا بتصلب اميركي ازاء بعض البنود ، فالادارة الاميركية ترى « ان المستوطنات اقيمت بصورة غير شرعية ، ولن تستخدم اموالها لمحو نتائج اعمال غير شرعية » . [ولذلك] فإن ما حصلت عليه اسرائيل هو التزام اميركي واحد فقط ، وهو تمويل القاعدتين الجويتين . ولكن حتى بالنسبة لهذه المسألة ، هناك علامة استفهام حول قيمة المساعدات الاميركية . ويبدو ان واشنطن لن تمول الا ما هو حيوي في نظرها في انشاء هاتين القاعدتين ، ولن توافق ابدأ على الاكتفاء بفاتورة الدفع التي ستقدمها لها وزارة الدفاع الاسرائيلية ، (عيدو ديستشيك ، المصدر السابق) .

ولوقف مصر تأثير على المفاوضات في هذا الشأن ايضا . فهي تطالب بمبلغ ١٠ - ١٥ مليار دولار للسنوات الخمس المقبلة . لذلك فالادارة غير متسعة ابدأ في تقديم اي تعهد مالي الى الجانبين ، وهي ترفض كليا اية محاولة اسرائيلية للربط بين المساعدات المالية وبين معاهدة السلام .

الولايات المتحدة تبحث عن حلول وسط

يعتقد المراقبون في اسرائيل ان مصير المفاوضات يعتمد بالدرجة الاولى على حل مشكلة « الربط » بين معاهدة السلام وبين المفاوضات حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما تطالب مصر . وان جميع المشكلات الاخرى يمكن الوصول الى حلول بشأنها . وقد حاولت الولايات المتحدة اقتراح حل وسط لمشكلة « الربط » ،